

الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي بالجزائر - دراسة حالة ولاية سكيكدة

أحسن ركي¹،

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

The effects of the Corona virus on tax collection in Algeria - a case study in Skikda

Ahcenraki@gmail.com¹,

¹ university 20aout 1955 skikda

تاريخ الاستلام: 2024/10/23 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/04 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/16

ملخص :

تعالج هذه الورقة البحثية الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2021-2023 وعلى ولاية سكيكدة بصفة خاصة، حيث أدت إلى انخفاض ملموس في النشاط الاقتصادي، وما يتبعه ذلك من انخفاض كبير في التحصيل الضريبي، ورغم الإجراءات المتبعة من قبل الدولة لم تفلح في احتواء الأزمة، تم استعمال المنهج الوصفي والتحليلي، وخلصت الدراسة إلى تأثير كل من الضرائب والرسوم بنسب متفاوتة، حيث انخفضت الضرائب على الدخل الإجمالي بشدة نظير مساهمتها الكبيرة في الحصيلة الضريبية، وتبقى آثار الضريبة الجزافية الوحيدة قليلة التأثير على الحصيلة الكلية للضرائب ولكن أكثر شدة على المكلفين بها.

الكلمات المفتاح: فيروس "كورونا"، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة الجزافية، التحصيل الضريبي،

تصنيف JEL : G01 ؛ E63 ؛ G19.

Abstract :

This research paper addresses the effects of the Corona virus on tax collection in Algeria during. The period 2021-2023 and on the state of Skikda in particular, as it led to a significant decline in economic activity. This resulted in a significant decline in tax collection, and despite the measures taken by the state; they did not succeed in containing the crisis. The descriptive and analytical approach was used, and the study concluded that taxes and fees were affected in varying proportions. Taxes on total income have decreased sharply due to their large contribution to the tax collection, and the effects of the single lump sum tax remain have little impact on the total tax collection, but are more severe on those charged with it.

Keywords: Coronavirus, gross income tax, flat tax, tax collection

Jel Classification Codes: G01 ؛ E63 ؛ G19.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

أحسن ركي (2024)، الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي بالجزائر - دراسة حالة ولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 2)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، ص ص 228 - 240

1. مقدمة.

يجب ساهم الإصلاح الضريبي والعصرنة الضريبية خلال فترة التسعينات في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب والرسوم، نتيجة توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض المعدلات الضريبية ساهم في تحسين التحصيل الضريبي على مدار العشرين سنة الماضية بفعل بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لكن وقوع العالم في أزمة صحية والتي تمثلت في تداعيات فيروس "كورونا" أسفر ذلك عن تبعات اقتصادية أثرت على مختلف جوانب الحياة والاقتصادية، الاجتماعية أدت إلى انخفاض ملموس في التحصيل الضريبي.

لقد شهدت الفترة التي سبقت ظهور فيروس كورونا زيادة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع كبير في احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع مداخيل النفط، الذي ترجم بزيادة معتبرة في الجباية البترولية، ولكن هذا الوضع لم يستقر حيث أدى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط ابتداء من عام 2014، إلى اعتماد الجزائر على سياسات تقشفية شملت عدة قطاعات من الغاء مشاريع استثمارية ونفقات هامة، وقد كان الأثر الأكبر والواضح في تعويض الجباية العادية بالانخفاض الحاصل في الجباية البترولية.

أهمية الدراسة: تعتبر الضرائب والرسوم مورد مالي دائم ومتجدد زاد الاعتماد عليه في الآونة الأخيرة، واحتل نسبة هامة في الإيرادات المالية الأخرى مقارنة بباقي الموارد المالية الأخرى، فالتغير في حصيلتها بالانخفاض يؤدي إلى نقص حاد في كيفية تغطية الإيرادات الضريبية للإنفاق العام.

إشكالية الدراسة: في ظل انخفاض القدرة الشرائية للدينار وتزايد المطالب الاجتماعية بضرورة تحسين المستوى الاجتماعي للفرد، قامت الدولة بإجراءات مالية هامة تمثلت في زيادة قيمة الرواتب والأجور وتخفيض الضريبة على هذه الأخيرة، وباعتبار أن الضرائب تمثل نسبة هامة من التحصيل الضريبي للضرائب المباشرة أو حتى على مستوى التحصيل الضريبي الكلي للضرائب والرسوم في الجزائر، وبفعل تزايد حاجة الدولة لإيرادات ضريبية هامة نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة الناتجة عن تداعيات فيروس "كورونا" على المستوى العالمي برزت الحاجة للتوليف بين هذه المتغيرات الاقتصادية قصد الخروج من دائرة الأزمة، وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بصفة عامة، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة السؤال التالي:

ما هي الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي بالجزائر؟ وما هي الحالة بالنسبة لولاية سكيكدة خلال الفترة 2016-2023؟

فرضية الدراسة: تؤدي الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" إلى انخفاض التحصيل الضريبي بالجزائر وبصفة خاصة بالنسبة لولاية سكيكدة خلال الفترة 2016-2023

الفرضيات الفرعية:

- كلما زادت الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" كلما أدى إلى انخفاض التحصيل الضريبي للضرائب المباشرة.
- يلما زادت الآثار المترتبة لفيروس "كورونا" كلما أدى إلى انخفاض التحصيل الضريبي للضرائب غير المباشرة.
- يستأثر التحصيل الضريبي للمرتبات والأجور بنسبة هامة من مجمل التحصيل الضريبي الكلي للمختلف الضرائب والرسوم.

أهداف الدراسة:

- إبراز واقع التحصيل الضريبي في الجزائر لمختلف الضرائب والرسوم الضريبي.
 - تحديد أهم العوامل والأسباب لانخفاض التحصيل الضريبي في الجزائر بفعل فيروس كورونا.
 - تقديم بعض الحلول المناسبة لزيادة التحصيل الضريبي، واثبات نوع من التوازن في أنواع التحصيل للضرائب المختلفة.
- منهجية الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليل في هذا البحث للوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة محل الدراسة.
- تقسيمات الدراسة:** قُسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور كالتالي:

- خلفية نظرية عن التحصيل الضريبي.
- واقع التحصيل الضريبي خلال الفترة 2016-2021.
- آثار فيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي لأنواع الضرائب المختلفة.
- مناقشة وتحليل النتائج.

2. خلفية نظرية عن التحصيل الضريبي.

1.2. التحصيل الضريبي.

أ. ماهية التحصيل الضريبي:

يعتبر التحصيل الضريبي المرحلة الأخيرة من مراحل التنظيم الفني للضريبة، التي تلي عملية تحديد الوعاء من قبل الإدارة الضريبية وفقا للتصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة، وهي تسبق عملية تصفية الضريبة بحساب قيمتها المستحقة للخرزينة العامة (مندرج، 2006، صفحة 27). فالتحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزانة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار (محزري، 2003، صفحة 156). أو هو مجموع العمليات والإجراءات التي تحمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها لضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة في مواعيدها المحددة (الزيري، الضرائب المباشرة، 2015، صفحة 299). ويثير تحصيل الضرائب نقطتين مهمتين فالأولى تتمثل في تحديد من يقوم بدفعها، والثانية تتمثل في كيف يمكن لبعض المكلفين التهرب من دفعها.

ب- طرق التحصيل الضريبي:

تتم عملية التحصيل الضريبي بعدة طرق هي كما يلي:

- عن طريق التوريد المباشر حيث يقوم المكلف بتسديد الضريبة بنفسه إلى قباضة الضرائب على أساس الإقرار الذي يقره عن دخله أو ثروته.
- عن طريق الأقساط المقدمة تتم بدفع أقساط دورية خلال السنة طبقا لإقراره عن دخله المتوقع، وفي السنة الموالية تتم عملية التسوية النهائية بعد معرفة القيمة الفعلية للضريبة واجبة السداد.
- عن طريق الحجز من المنبع حيث يتم اقتطاعها بواسطة جهة معينة وتدفع الأرباح أو المداخل صافية من الضريبة إلى المكلف.
- عن طريق إصدار سند للتحصيل حيث تقوم إدارة الضرائب بإعداد جدول أو ورد تبين فيه قيمة ونوع الضريبة المفروضة والعقوبات المتعلقة بها وإرسالها للمكلفين بالضريبة. (عيسى، 2021).

ج - ضمانات التحصيل:

من أهم الضمانات ما يلي:

- حق الإدارة الجبائية في الاطلاع على دفاتر وحسابات وملفات المكلفين بالضريبة
- عدم جواز المقاصة بين دين الضريبة وديون المكلفين الآخرين
- امتياز دين الضريبة عن باقي الديون الأخرى.
- عدم وقف دفع الضريبة في حالة رفع دعاوي قضائية بخصوصها.
- توقيع العقوبات الملائمة في حالة امتناع المكلف بالضريبة من دفعها.
- الحجز الإداري والاقتطاع من المصدر في حالة عدم دفع الضريبة من قبل المكلفين.
- قيام المكلف بدفع الضريبة مسبقا قبل المطالبة بدفعها عملا بالقاعدة ادفع ثم استرد. (الرؤوف، 2019)

د. نقل العبء الضريبي:

يقصد بها الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعوامل الإنتاج (نبق، 2020، صفحة 123)، تعتبر ظاهرة نقل العبء الضريبي ظاهرة اقتصادية يستطيع المكلف القانوني من نقل عبئها كلياً أو جزئياً إلى جهة ثانية أخرى متى دعت الفرصة، فالضريبة العقارية مثلاً يستطيع مالك السكن من نقلها إلى المستأجر، كذلك المنتج الذي يحاول نقل عبئها إلى المستهلك والعمال الذين يفرض عليهم معدل ضريبي زائد من امكانية نقلها إلى صاحب المصنع، ولهذا تثار مشكلة هامة حول من هو المكلف المقصود بدفعها وتحملها. (الاحمد، 2005، صفحة 77)

إضافة إلى هذا هناك بعض الملاحظات حول نقل العبء الضريبي وهي (السيد ب.؛ سرور، 2019، صفحة 49):

- ينبغي عدم الخلط بين نقل العبء الضريبي وجبايتها بالحجز من المنبع.
- قد يكون نقل العبء الضريبي مقصوداً كالضرائب الجمركية والتي يقصد تحميل المستهلك عبئها بدلاً من المستورد.
- هناك أنواع مختلفة من نقل العبء الضريبي وهي:
- نقل العبء الضريبي إلى الأمام كالمنتج إذا تمكن من نقلها إلى المستهلك.
- نقل عبء الضريبة إلى الخلف كتخفيض نفقة الإنتاج بتخفيض الأجور التي يدفعها.
- نقل العبء الضريبي بشكل منحرف يحدث عندما ينتقل عبئ الضريبة من السلعة التي فرضت إلى سلعة أخرى.

ولنقول بوجود نقل عبء ضريبي وجب توفر شروطا هي:

- أن يكون رفع ثمن السلعة أو الخدمة ممكناً ولهذا فمرونة الطلب والعرض هي التي تحدد امكانية نقل العبء الضريبي من عدمه، فهذا النقل يتناسب عكسياً مع مرونة الطلب، فإذا كان الطلب على السلعة غير مرناً مثل السلع الضرورية كان نقل العبء ممكناً، وبالعكس يتناسب النقل طردياً مع مرونة العرض فالسلع التي يكون عرضها مرناً يمكن نقل العبء الضريبي بعكس السلع التي لا يتمتع عرضها بمرونة كافية كالسلع سريعة التلف.
- قد يكون نقل عبء الضريبة جزئياً حيث تتوقف الزيادة في ثمن السلعة على النسبة بين مرونة الطلب والعرض، فإذا كان الطلب على السلعة مرناً وعرضها غير مرناً فإن المنتج يتحمل الجزء الأكبر منها، أما إذا كان الطلب على السلعة غير مرناً فيتحمل المستهلك الجزء الأكبر والمنتج الجزء الأقل.

3. واقع التحصيل الضريبي خلال الفترة 2016-2021

مع ظهور التطور التكنولوجي استجاب النظام الضريبي الجزائري لتغيير الهيكل الضريبي واعتماد نظام عصري يلي مطالب المكلفين بالضريبة ويقلل أعباء التحصيل، ومن تحسين وتطوير لنوعية الخدمات المقدمة من الإدارة الضريبية، وبذلك تم إنشاء هياكل جديدة تلي طموحات الطرفين في المعادلة، فتم إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى على مستوى الجزائر العاصمة كخطوة أولى ثم تلي ذلك إنشاء مراكز للضرائب في بعض الولايات لتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الجبائي الحقيقي، و أخرى مراكز جوارية لتسيير ملفات الخاضعين للنظام الجزائي كصغار التجار والحرفيين.

وقد عملت المديرية العامة للضرائب على مراجعة القوانين المنظمة لمديرية كبريات الشركات، كخطوة لعملية إصلاح القطاع الجبائي وزيادة مردودية التحصيل، فتم سنة 2017، اعتماد سقفاً جديداً لرأس المال المؤسسات الكبرى المعنية التابعة لها، فتم رفع رأس مالها إلى 20

مليون دينار جزائري، من أجل تفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، لتواكب التطورات الحاصلة وتساهم بنصيبها في التحصيل الجبائي.

خلال سنة 2015 بلغ التحصيل الضريبي حوالي 2273,49 مليار دينار، مقابل 3388,4 مليار دينار في سنة 2014، حيث قدرت الجباية البترولية بـ 1722,94 مليار دينار في نفس السنة، مقابل 1577,7 مليار دينار في سنة 2014؛ بفائض بلغ قيمته 550,5 مليار دينار في نفس السنة مقابل 1810,6 مليار دينار في عام 2014، كما نص عليه مشروع قانون المالية 2017. وبالنسبة لسنة 2019 كان مقررا تخصيص 4,6424 مليار دينار من العائدات، منها موارد عادية تمثل 8,3780 مليار دينار، وجباية نفطية بـ 6,2643 مليار دينار. (سمير، 2020).

وغم هذه الاجراءات بقيت عملية التحصيل ضعيفة فقد صرحت المديرية العامة للضرائب عن قيمة تقدر بـ 13 ألف مليار دينار ديون جبائي لم تحصل بعد، وهي ديون مسجلة منذ الاستقلال ويصعب تحصيلها لعدم توازنها مع القدرات المالية للمعنيين، كما قدرت منها 7.800 مليار دينار غرامات قضائية، إضافة الى النقص الذي تعاني منه مديريات الضرائب في هذا المجال، وبقي التحصيل الجبائي مقتصر على كفاءات عرض البيانات الجبائية في شكلها الصوري. (سمير، 2020)

وتقتضي السياسة الضريبية الجديدة إصلاح النظام الجبائي من أجل ضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بمداخل الجباية العادية، التي ستشهد ارتفاعا بفضل تسريع عصنة إدارة الضرائب عن طريق تعميم التسيير الالكتروني للضريبة، وتعزيز جهود مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

ويمثل تحديد ومتابعة ومراقبة دافعي الضرائب ونشاطاتهم تحديا كبيرا، لتحسين العائدات عبر التحكم في الوعاء الضريبي واستئصال الاقتصاد الموازي ومكافحة التهرب الضريبي وتحديد الإنفاق الضريبي في مجالات واعدة وإجراءات سيكون لها أثر إيجابي على النمو والتنمية الاقتصادية.

من الملاحظ من خلال الجدول أسفله أن التحصيل الضريبي للضرائب المباشرة في ارتفاع خلال السنوات الثلاثة، من 1109.2 مليار دينار جزائري إلى 1203.8 مليار دج عام 2018 (للاحصائيات، 2021) بنسبة 8.52%، زيادة تقدر بـ حيث زادت هذه الأهمية مقارنة بالضرائب غير المباشرة، أو حتى على مستوى الرسوم الأخرى كرسوم التسجيل والطابع، أو الرسوم الجمركية، ويبقى التحصيل الضريبي يعتمد في الأساس على ما تحصيله الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة.

جدول 1. التحصيل الضريبي للجزائر خلال 2016-2023

2023	2022	2018	2017	2016	
5577.0	5507.7	2349,7	2127,0	1682,6	جباية بترولية
5141.1	4016.5	5061,5	4757,0	4164,8	جباية عادية
1562.17	1193.2	1203,8	1207,6	1109,2	ضرائب مباشرة ورسوم IBS+IRG
1399	1155.2	1092,9	991,0	891,7	رسوم على رقم الاعمال
/	83.3	88,4	92,6	95,8	حقوق التسجيل والطابع
4.4	4.3	4,2	4,6	6,6	ضرائب غير مباشرة
354.1	337.4	324,2	364,8	389,4	رسوم جمركية
3495.58	2987.97	6389,5	6047,9	5011,6	مجموع التحصيل

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: - التقرير السنوي لبنك الجزائر، جوان 2023 ص 98

- التقرير السنوي بنك الجزائر سبتمبر 2022

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018 نشرة 2021 رقم 49، ص 60

سجلت الإيرادات الضريبية سنة 2023 ارتفاعا بنسبة 16.99% مقارنة بعام 2022 حيث بلغت قيمة الزيادة 507.61 مليار دينار حيث بلغت 3495.58 مليار دينار، وقد شهدت الإيرادات الضريبية استقرارا بعد فيروس كورونا مقارنة بعام 2022 حيث تستأثر كل من الضريبة على الدخل والضريبة على الاستهلاك بالنسبة الأكبر، حيث بلغت الضريبة على الدخل 44.69% من اجمالي الإيرادات

الضريبة وتعود هذه الزيادة إلى زيادة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG للرواتب والأجور التي بلغت 892.43 مليار دينار والضريبة على أرباح الشركات التي بلغت 529.39 مليار دينار في نفس الفترة. (بنك الجزائر، جوان 2024)

بينما بلغت الضريبة على الاستهلاك 40.03% من مجمل الإيرادات حيث تشمل هذه الضريبة على 588.9 مليار دينار من الرسم على القيمة المضافة على الواردات قدرت بـ 588.9 مليار دينار في سنة 2023، بينما بلغت TVA المحلية 444.35 مليار دينار. (بنك الجزائر، جوان 2024)

ففي سنة 2023 سجلت جميع الضرائب والرسوم زيادة مقارنة بسنة 2022 من مجمل الإيرادات الضريبية، حيث نمت الضريبة على الدخل الإجمالي IRG بحوالي 29.97% مقارنة بسنة 2022 ويرجع هذا السبب بصفة رئيسية إلى زيادة الرواتب.

3_1. تغير حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021)

عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي سنة 2022 تعديلا في السلم التدريجي للضريبة حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فقد تم إعفاء المستوى الذي يقل عن 240000 دج كليا من الضريبة على الدخل الإجمالي، وتم تطبيق تخفيض بنسبة 40% ولكن لا يمكن أن يكون أقل من 12000 دج سنويا أو أعلى من 18000 دج سنويا، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، فمن المتوقع أن يحدث هذا التخفيض آثار على التحصيل الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي. و الجدول التالي يوضح ذلك. جدول 2. نسب تغير حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021) الوحدة مليار دينار

السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي	نسب التغير %
2016	9.369	--
2017	10.509	12.16
2018	10.345	10.41
2019	11.080	18.26
2020	10.092	7.71
2021	11.194	19.48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

كانت الآثار المترتبة على فيروس كورونا أكثر حدة على الضريبة على الدخل الإجمالي مقارنة بالضريبة على المرتبات والأجور، فقد انخفض معدل نموها من 18.26 عام 2019 إلى 7% عام 2020، مقارنة بانخفاض للضريبة على المرتبات والأجور من 13.18% إلى 11.88% لنفس الفترة، ويرجع السبب في ذلك لأن هذه الأخيرة لا تتأثر بصفة كبيرة بالأوضاع والأزمات الدولية لأن أغلبها يأتي من مصدر حكومي، واقتطاعها من المصدر يصعب التهرب في دفعها، كما يلاحظ أن قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة 2016 إلى 2019 لزيادة نسب التشغيل، حيث سجلت نسبة نمو قدرت بحوالي 12.16% سنة 2017، ثم انخفضت سنة 2018 لتعود للارتفاع سنة 2019 بنسبة حوالي 18.26%، ثم انخفضت سنة 2020 ويرجع ذلك للإجراءات والتدابير التي قامت بها الدولة للحد من انتشار وباء كورونا، لتعود للارتفاع وتسجل أعلى حصيلة سنة 2021 بنسبة حوالي 19.48%.

3_2. تغير حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والمرتبات على مستوى ولاية سكيكدة

بقية الضريبة على الأجور والمرتبات تساهم بنسبة كبيرة منذ التسعينات وحتى يومنا هذا، حيث بلغت مساهمتها سنة 1991 نسبة 63% وسنة 1992 بلغت 72.54%، ونسبة 69.86% سنة 1996 ويرجع ذلك بشكل مباشر إلى صعوبة التهرب الضريبي في ظل الاقتطاع من المصدر، تساهم حصيلة الضريبة على الأجور والمرتبات بنسب كبيرة في الدخل الإجمالي وعلى الرغم من الوباء العالمي الذي ضرب البلاد، عرفت هذه الضريبة ارتفاع في حصيلتها الاجمالية رغم الانخفاض المسجل لعام 2020، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3. نسب تغير حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021) الوحدة مليار دينار

السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور	نسب التغير %
2016	8.656	--
2017	9.468	9.33
2018	9.448	9.10
2019	9.801	13.18
2020	9.688	11.88
2021	9.702	12.04

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

يلاحظ أن معدل نمو الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والمرتبات في تزايد مستمر رغم انخفاضها خلال سنة 2020 بفعل تداعيات فيروس كورونا رغم هذا الانخفاض بقي معدل النمو مرتفعاً مقارنة بعام 2016 على مر السنوات، حيث بلغت نسبتها سنة 2017 حوالي 9.33%، وكانت أدنى نسبة لها سنة 2018 بنسبة تقدر حوالي 9.10%، في حين بلغت أعلى نسبة لها سنة 2019 حوالي 13.19%، وهذا الارتفاع راجع للتطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية بزيادة التوظيف، إضافة لعدم إمكانية التهرب الضريبي لأن الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور تقتطع من المصدر.

3_3. تغير حصيلة الضريبة على أرباح الشركات على مستوى ولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021):

لاتزال الضريبة على أرباح الشركات في تفهقر مستمر في حصيلتها، إضافة لما تمثله من نسبة قليلة من التحصيل الضريبي رغم الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول 4. معدل نمو حصيلة الضريبة على أرباح الشركات لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021) الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	حصيلة الضريبة على أرباح الشركات	نسب التغير %
2016	1.917	--
2017	1.797	-6.25
2018	0.592	-69.11
2019	0.618	-67.76
2020	0.318	-83.40
2021	0.535	-72.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب الضريبة على أرباح الشركات في انخفاض مستمر على مر السنوات، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بقيمة تقدر حوالي 1 مليار دج، وفي سنة 2017 انخفضت نسبة الضريبة على الأرباح إلى -6.25%، وقد بلغت أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة تقدر حوالي 300 مليون بنسبة -83.40%، وهذا الانخفاض في نسب الضريبة على أرباح الشركات راجع لعدة أسباب منها تأثير الربح بعوامل خاصة خارجة عن إرادة المؤسسة أو إفلاس بعض المؤسسات أو تهربها أحيانا.

3_4. تغير حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة على مستوى ولاية سكيكدة خلال الفترة 2016-2021

لقد عرفت الضريبة الجزافية الوحيدة خلال فترة الدراسة تعديلين فيما يخص رقم الأعمال الخاضع للضريبة، حيث كان قبل سنة 2015 يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دج، ما عدا الذين اختاروا نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي، ثم حدث تعديل سنة 2020 بتخفيض رقم الأعمال الخاضع إلى 15 مليون دج، ثم تم تخفيضه مرة ثانية إلى 8 مليون دج سنة 2022.

جدول 5. نسب تغير حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021) الوحدة مليار دينار

السنوات	حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة	نسب التغير %
2016	0.599	--
2017	0.686	14.53
2018	0.645	7.8
2019	0.602	0.52
2020	0.494	17.40-
2021	0.524	12.41-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الضريبة الجزافية الوحيدة سجلت ارتفاعا خلال سنة 2017 و 2018 و 2019 بنسب 14.53% و 7.8% و 0.52% على التوالي، إلا أنها عرفت انخفاضا ملحوظا بنسبة 17.40%- و 12.41%- خلال السنتين التاليتين 2020 و 2021 على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إمكانية التهرب من دفع الضريبة.

4_آثار فيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي لأنواع الضرائب المختلفة.

لا يزال التحصيل الضريبي للضرائب المباشرة يساهم بنسبة عالية في التحصيل الضريبي، منذ أحداث التعديلات الضريبية في تسعينات القرن الماضي، وحتى بإحداث التخفيضات الضريبية وتبني نمط عصنة الإدارة الضريبية. ونجد أن الضرائب على المرتبات والأجور هي التي تمثل النسبة الغالبة في التحصيل لهذا النوع من الضرائب.

4_1. آثار فيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي لضريبة المرتبات والأجور خلال الفترة 2016-2021.

من خلال الجدول أسفله يتضح أن حصيلة الضرائب المباشرة عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت حصيلة بقيمة 11,886 مليار دج سنة 2016، ثم ارتفعت في السنة الموالية محققة أعلى حصيلة بقيمة 12,993 مليار دج، وقد سجلت سنة 2020 أدنى قيمة لها بـ 10,905 مليار دج، ويرجع هذا الانخفاض للإجراءات والتدابير التي قامت بها الدولة للحد من انتشار وباء "كورونا"، لتعود للارتفاع في السنة الموالية حيث بلغت حصيلة الضرائب المباشرة قيمة مليار 12,255 مليار دج.

جدول 6. نسبة مساهمة IRG و IBS و IFU في الحصيلة الإجمالية للضرائب المباشرة لولاية سكيكدة خلال الفترة (2016-2021)

السنوات	حصيلة الضرائب المباشرة	نسبة مساهمة %IRG	نسبة مساهمة %IBS	نسبة مساهمة %IFU
2016	11.886	78.83	16.13	5.04
2017	12.993	80.88	13.83	5.28
2018	11.583	89.31	5.12	5.57
2019	12.301	90.07	5.03	4.90
2020	10.905	92.54	2.92	4.54
2021	12.255	91.35	4.37	4.28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول رقم (07) (6) (4)

ويتضح من خلال الجدول السابق أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي كانت لها النسبة الأكبر في المساهمة في حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 78.83% سنة 2016 إلى 91.35% سنة 2021 والتي كانت أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة، ويعزى السبب وراء هذه الزيادة إلى التعديلات والتغييرات التي مست الأوعية الضريبية ومصادر الدخل الخاضعة للضريبة. بالإضافة إلى الانخفاض الملموس في مساهمة أصناف الضرائب المباشرة الأخرى نتيجة تأثير فيروس "كورونا" على النشاط الاقتصادي.

جدول 07. مساهمة الضريبة على الرواتب والأجور مقارنة بالضرائب المباشرة والضرائب والرسوم الأخرى في إيرادات الجباية العادية لولاية سكيكدة خلال الفترة

(2021-2016) الوحدة مليار دينار

السنوات	حصول الجباية العادية	حصول ضريبة المرتبات والأجور مليار دج	نسبة مساهمة ضريبة المرتبات والأجور في الضرائب المباشرة %	نسبة مساهمتها في الضرائب والرسوم الأخرى %
2016	18.962	8.656	62.67	37.33
2017	19.255	9.468	67.48	32.52
2018	17.026	9.448	68.03	31.97
2019	17.083	9.801	72.01	27.99
2020	14.798	9.688	73.69	26.31
2021	17.575	9.702	69.73	30.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

نلاحظ أن مساهمة الضرائب المباشرة في إيرادات الجباية العادية كانت مرتفعة خلال الفترة 2021-2016، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في الفترة (2021-2016) حوالي 68.94% من إيرادات الجباية العادية، وهذا يدل على المساهمة الهامة لهذا النوع من الضرائب، حيث حققت سنة 2020 أكبر نسبة مساهمة بحوالي 69.73%، وذلك ناتج عن التغييرات والتعديلات التي قامت بها الدولة في قوانين المالية فيما يخص الضرائب المباشرة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يدفع نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي.

أما الضرائب والرسوم الأخرى فإننا نلاحظ أنها قد شهدت انخفاضا في نسبة مساهمتها في الإيرادات الجبائية العادية، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2016 حوالي 37.33%، وقد بلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 31.10%، وهذا يدل على أن مساهمة الضرائب والرسوم الأخرى في إيرادات الجباية العادية كانت متوسطة إلى متدنية خلال فترة الدراسة.

حيث تعتبر سيطرة الضرائب المباشرة على تمويل الجباية العادية مؤشرا على التطور الاقتصادي، كون أنه الاقتصاديات المتطورة والناشئة تسيطر الضرائب المباشرة على تمويل إيرادات الدولة فيها.

4_2. أثر فيروس "كورونا" على حصيلة الضريبة للمرتبات والأجور في إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي الكلية للفترة (2016-2021):

تفرض ضرائب الدخل على الأشخاص حسب قدرتهم على الدفع وتزداد الحصيلة للأشخاص الأعلى دخلا، ولكن لا يخلو هذا المؤشر من العيوب مثل عدم التأكد من نوع الدخل الناتج عن المواهب الذاتية والعمل الشاق أو الحظ مما يمكن أن يؤدي إلى التهرب الضريبي. (كين، 2015، صفحة 48).

من الجدول أسفله نلاحظ أن أغلب المساهمة تأتي من الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور، حيث ساهمت بمتوسط 90.83% في الضريبة على الدخل الإجمالي الكلية خلال فترة الدراسة (2021-2016)، وقد عرفت تذبذبا في نسبة المساهمة خلال هذه الفترة، حيث حققت سنة 2016 نسبة مساهمة تقدر بحوالي 92.42% لتتخفص إلى 88.45% سنة 2019، ثم عادت للارتفاع سنة 2020 إلى حوالي 96% محققة أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة.

جدول 08. مساهمة حصيلة الضريبة للمرتبات والأجور في إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي الكلية لولاية سكيكدة للفترة (2021-2016)

الوحدة مليار دينار

السنوات	حصول الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور (01)	حصول الضريبة على الدخل الإجمالي الكلية (02)	نسبة مساهمة (01) في (02) %
2016	8.660	9.369	92.42
2017	9.468	10.509	90.09
2018	9.448	10.345	91.33

2019	9.801	11.080	88.45
2020	9.688	10.092	96
2021	9.702	11.194	86.67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين رقم (10) ورقم (09)

عادت هذه الضريبة للانخفاض محققة أدنى نسبة مساهمة بحوالي 86.67% في حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي الكلية في عام 2021، ويرجع أهم الأسباب لهذه المساهمة الكبيرة للضريبة صنف الأجور إلى أنها تقتطع من المصدر، وإلى تطور أو نمو كتلة الأجور.

5. أثر فيروس "كورونا" على الضريبة على الرواتب والأجور بالنسبة للضرائب والرسوم الأخرى في الإيرادات الجبائية العادية:

بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة خلال الفترة من 2016 إلى 2021، تحصلنا على الجدول التالي:

الوحدة مليار دينار (2021-2016)

السنوات	حصيلة الضرائب على المرتبات والأجور (1)	حصيلة الضرائب المباشرة (2)	نسبة مساهمة (1) من (2) %	حصيلة الضرائب والرسوم الأخرى (3)	نسبة مساهمة (1) من (3) %	إيرادات الجبائية العادية (4)	نسبة مساهمة (1) من (4) %
2016	8,660	11,886	72.85	7,078	122.35	18,962	45.67
2017	9,468	12,993	72.87	6,262	151.19	19,255	49.17
2018	9,448	11,583	81.56	5,443	197.57	17,026	55.30
2019	9,801	12,300	79.68	4,782	204.95	17,083	66.23
2020	9,688	10,905	88.83	3,893	248.88	14,798	65.46
2021	9,702	12,255	79.16	5,320	182.36	17,575	55.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية سكيكدة.

يلاحظ في هذا الجدول ارتفاع نسبة مساهمة حصيلة الضرائب على المرتبات والأجور إلى حصيلة الضرائب المباشرة حيث ظلت مرتفعة ولم تنخفض عن 72% طيلة مدة الدراسة، كما أنها ارتفعت في ظل ارتفاع فيروس كورونا حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى أكثر من 88% وهذا نتيجة ما يلي:

— انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة الأخرى بينما بقيت حصيلة الضرائب على المرتبات والأجور في ارتفاع.
— أن معظم حصيلة الضرائب على المرتبات والأجور يأتي من مصدر حكومي وهو ما يجعلها في ارتفاع مقارنة بباقي الضرائب والرسوم. وكذلك إذا تم مقارنتها بباقي الضرائب والرسوم الأخرى نجد أنها تمثل نسبة هامة، حيث بلغت أكثر من 122% وظلت في ارتفاع في حصيلتها إلى أن بلغت في ذروة أزمة "كورونا" أكثر من 248% عام 2020، حيث ظلت الضرائب الأخرى في انخفاض مستمر بفعل عدة عوامل أبرزها:

— انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي بفعل فيروس كورونا،

— انخفاض في مستوى أسعار البترول العالمية، مما ترك بظلاله على واقع تحصيل الضرائب والرسوم بصفة عامة،

ويظل هذا الوضع قائما بفعل تجميد المشاريع الاقتصادية من قبل الحكومة ودخول حالة التقشف للحفاظ على الحاجات الأساسية للاقتصاد الجزائري. فهذا النوع من الضرائب له أهمية معتبرة إذا تم مقارنته بالجبائية العادية والتي تشمل جميع الضرائب والرسوم باستثناء الجبائية البترولية، فقد بلغت نسبة مساهمته إلى الجبائية العادية أكثر من 45% عام 2016 وظلت في ارتفاع إلى أن فاقت نصف مساهمته في الجبائية العادية خلال السنوات 2018 إلى غاية 2021، فالانخفاض في باقي التحصيل للضرائب والرسوم ترك أثره الواضح على الجبائية العادية ومن ثم ارتفع خلال هذه السنوات الأخيرة. كذلك للتدابير التي قامت بها الدولة للحد من انتشار وباء كورونا منها تأخير دفع بعض الضرائب.

كما أن مساهمة حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة في الضرائب المباشرة تمثل النسبة الأقل مقارنة بنسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من 5.04% سنة 2016 إلى 5.57% سنة 2017، إلا أنها

سرعان ما انخفضت خلال السنوات الموالية محققة أدنى نسبة مساهمة لها في الضرائب المباشرة سنة 2021 بنسبة 4.28%. وذلك راجع لإمكانية التهرب الضريبي كون الضريبة الجزافية الوحيدة تعتمد على النظام التصريحي في عملية التحصيل.

6. تحليل ومناقشة النتائج.

__ الضريبة على المرتبات والأجور له أهمية معتبرة إذا تم مقارنته بالجباية العادية والتي تشمل جميع الضرائب والرسوم باستثناء الجباية البترولية، فقد بلغت نسبة مساهمته إلى الجباية العادية أكثر من 45% عام 2016، وظلت في ارتفاع إلى أن فاقت نصف مساهمته في الجباية العادية خلال السنوات 2018 إلى غاية 2021.

__ تغطي نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي أكثر من ثلاثة أرباع حصيلة الضرائب المباشرة، وفي السنوات الأخيرة زادت هذه المساهمة لتبلغ أكثر من 90% مما يترك حالة من عدم التوازن في مساهمة مختلف الضرائب في الحصيلة الضريبية الكلية، فالضرائب المفروضة على الشركات تكاد لا تغطي 5% من إجمالي الضرائب، وهي نسبة مقلقة للاقتصاد تعبر عن ضعف الاستثمار في مساهمته في التحصيل الضريبي. إن المشاريع المدعومة من طرف الدولة مثل ANSEJ/CNAC/ANDI/ENJEM غير قادرة حتى الوقت الحالي على خلق الثروة، مما يؤدي لزيادة التحصيل الضريبي، فالأفراد لوحدهم غير قادرين على تغطية الأعباء العامة للبلد ما لم يتوج ذلك بمساهمة فعالة من قبل القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، والفلاحي، والخدمات.

__ عرفت حصيلة الضريبة على أرباح الشركات انخفاضا ملحوظا في نسبة مساهمتها في الضرائب المباشرة، حيث انخفضت نسبة مساهمتها في الضرائب المباشرة من 16.13% سنة 2016، وهي أعلى نسبة لها إلى 2.92% سنة 2020، وهي أدنى نسبة سجلتها لتعود نسبة مساهمتها للارتفاع قليلا سنة 2021 إلى 4.37%. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ما عرفته بعض المؤسسات من عدم استقرار مالي يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها الجبائية.

الخاتمة.

للضرائب والرسوم دور هام في التحصيل الضريبي سواء على مستوى الجزائر ككل أو على مستوى ولاية سكيكدة، حيث تزداد أهمية مساهمة الضريبة على الرواتب مقارنة بباقي الضرائب على الدخل الإجمالي، أو الضرائب المباشرة الأخرى، حيث ثبت صحة الفرضية الرئيسية إذ يؤدي فيروس "كورونا" إلى انخفاض حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور وإلى انخفاض كبير في التحصيل الضريبي بعد سنة 2020، كما ثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى إذ تأثرت مختلف الضرائب من مجمل التحصيل الضريبي الكلي للمختلف الضرائب والرسوم خلال فترة الدراسة، وتزداد هذه الأهمية مع وقوع البلد في أزمة "كورونا"، كما ثبت صحة الفرضية الثانية حيث أثر فيروس "كورونا" على التحصيل الضريبي للضرائب غير المباشرة.

نتائج الدراسة:

تكتسب ضرائب الأجور والمرتبات أهمية بالغة بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، فهي من أهم وسائل تمويل خزينة الدولة ومن خلال البيانات السابقة تم استنتاج ما يلي:

- ارتفاع أهمية الضريبة على الدخل صنف الأجور والمرتبات إلى إجمالي المساهمة للضرائب على الدخل الأخرى على مستوى الولاية، ليس هذا فقط وإنما المساهمة الكلية للإجمالي الضرائب والرسوم المختلفة، حيث زادت هذه الأهمية خلال سنوات الدراسة من 78.83% سنة 2016 إلى 91.35% سنة 2021 من إجمالي الضرائب المباشرة.
- الآثار المترتبة على فيروس كورونا أكثر حدة على الضريبة على الدخل الإجمالي مقارنة بالضريبة على المرتبات والأجور، فقد انخفض معدل نموها من 18.26 عام 2019 إلى 7% عام 2020، مقارنة بانخفاض الضريبة على المرتبات والأجور من 13.18% إلى 11.88% لنفس الفترة.

- انخفاض نسبة الضرائب صنف الأجور والمرتبات خلال فترة انتشار فيروس "كورونا" من اجمالي الضرائب على الدخل سنة 2016 من 92.42% إلى 86.67% سنة 2021. واقتصر نمو الحصيلة الضريبية الكلية على نمو حصيلة الضريبة على الأجور والمرتبات على مستوى ولاية سكيكدة، وتبقى حصيلة الضريبة على أرباح الشركات تكاد لا تصل إلى نسبة 5% خلال عام 2021، حيث شهدت انخفاضا خلال سنوات الدراسة من نسبة 16,13% خلال سنة 2016 إلى 4,37% سنة 2021. وهي متقاربة في نسبة مساهمتها مقارنة بالضريبة الجزافية الوحيدة والتي كانت نسبة مساهمتها سنة 2016 من 5,04% إلى 4,28% سنة 2021.

- مساهمة ضعيفة للضريبة على أرباح الشركات حيث لا تتعدى نسبة 5%، فالمشاريع المدعمة من طرف الدولة مثل ansej، angem، andi،cnanc ، لم تؤدي إلى زيادة في مساهمتها في الحصيلة الضريبية، فالانخفاض الملحوظ في نسبتها، لا يلي طموحات الدولة بعد حول تحسين الوضع الإنتاجي للبلد.

- كانت الآثار المترتبة عن فيروس "كورونا" أكثر حدة على الضريبة الجزافية الوحيدة حيث شهدت انخفاضا خلال سنوات 2017 و2018 و2019 بنسب 14.53% و7.8% و0.52%، وشهدت انخفاضا بالغا خلال السنتين 2020 و2021، ناتجة عن آثار فيروس "كورونا"، على معظم الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية، وإن كانت هذه الضريبة لا تساهم إلا بقدر ضئيل من التحصيل الضريبي.

التوصيات والمقترحات:

بعد القيام بتحليل البيانات تقترح الدراسة ما يلي:

- ضرورة زيادة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في الحصيلة الضريبية الكلية، فهذا الانخفاض يترك ثقل الأعباء العامة على الأفراد بدلا من الشركات، التي بإمكانها المساهمة في الحصيلة الكلية بمعدلات عالية، إذ أحسن زيادة نشاطها وأعدادها باستثمارات فعالة في مجالات عديدة خصوصا الصناعية منها.

- القيام بتنوع الأنشطة الاقتصادية لإحداث توازن في مساهمة مختلف الضرائب والرسوم في الحصيلة الضريبية الاجمالية خصوصا أثناء حدوث الأزمات، لتفادي حدوث اختلال في توزيع الأعباء العامة على الأفراد كل حسب قدرته التكاليفية وهذا لتكريس مبدأ العدالة الضريبية.

- عمل فريق لإدارة الحصيلة الضريبية أثناء حدوث الأزمات، والتقليل من الأضرار عن طريق تشخيص دقيق يدرس فيها مساهمة كل ضريبة أو رسم في الحصيلة الضريبية الكلية، بغية تفادي تأثير نوع من الضرائب على سيرورة النشاط الاقتصادي أثناء وبعد الأزمات.

- مراقبة تصريجات المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة، واخضاعهم لمعدل ضريبي يتناسب ومبدأ العدالة الضريبية بين مختلف المكلفين الآخرين بالضريبة، وتغطية الأعباء العامة كل حسب قدرته على الدفع، مما يستدعي ذلك المراقبة في جميع مراحل فرض هذه الضريبة للوصول إلى نسب مساهمة فعالية في الحصيلة الضريبية.

- ضرورة الإسراع برقمنة النظام الضريبي من حيث التصريجات والمتابعة والتحصيل، فهذا الإجراء سيساهم بفعالية في محاربة مختلف أوجه التهرب الضريبي خصوصا في النظام التصريحي، مما يؤدي إلى زيادة المساهمة الفعلية لمختلف الضرائب والرسوم على غرار الضريبة على الأجور والمرتبات.

آفاق للبحث.

- دور الضريبة الجزافية في عملية التحصيل الضريبي

- البات تطبيق الرقمنة الجبائية كأداة فعالة لمحاربة التهرب الضريبي
- الإعفاءات الضريبية للضريبة على أرباح الشركات وأثرها على التحصيل الضريبي.

قائمة المراجع

- huihi. (45). jikji. iioio.
 الرؤوف، خ. س (2019). جوان (دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1 (المجلد 05)، 15.
- الزيري، ع. أ. (2015). الضرائب المباشرة. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- السيد، ب. ع. (s.d.). المالية العامة. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- بنكالجزائر. (2024). (التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
- سرور، ب. س (2019). مارس. (هل يستفيد العامل من تطبيق الحد الأدنى للأجور. مجلة التمويل والتنمية. p. ص 49.
- سمير، ر. ع (2020). جوان 30. (واقع وافاق عصرنة الادارة الضريبية في الجزائر. مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 3 العدد 1، 24.
- صخر وائل محمود الاحمد. (2005). ظاهرة انتقال العبئ الضرائب غير المباشرة في فلسطين. نابلس، كلية الدراسات العليا _ كلية النجاح، فلسطين.
- عيسى، س. (2021، 10 31). تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري، العدد 16، 15.
- كين، ر. د (2015). مارس. (الضرائب في الواقع العملي. مجلة التمويل والتنمية. 48،
- للاحصائيات، أ. أ. (2021). (الجزائر بالارقام نتائج 2016-2018. الجزائر.
- محززي، م. ع. (2003). اقتصاديات الجبائية والضرائب. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- مندور، ر. أ. (2006). مفهوم الضريبة تعريفها، أشكالها. دمشق: كاية الهندسة المدنية.
- نبق، ب (2020). جانفي. (اثر العبء الضريبي على الجبائية العادية في النظام الضريبي الجزائري _ الضرائب المباشرة نموذجا. مجلة دراسات، العدد 1، ص 123.